

For Immediate Release



# The World Bank

## Middle East North Africa Region

News Release No. 2003/241/MNA

Media Contacts:

In Washington: Sreen Juma +1 202 473-7199

e-mail: [sjuma@worldbank.org](mailto:sjuma@worldbank.org)

In West Bank: Kazuki Itaya + 972 (0) 50-583733

[kitaya@worldbank.org](mailto:kitaya@worldbank.org)e-mail:

## تقرير البنك الدولي يلقي الضوء على ان 60 في المائة من الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية يعيش ضمن معدل مستوى الفقر

القدس : 5/مارس ( آذار )/2003  
بعد مرور سبعة وعشرين شهراً على اندلاع الانتفاضة يعيش ستون في المائة من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية و قطاع غزة في مستوى يقل عن معدل مستوى الفقر البالغ دولارين أمريكيين في اليوم . وقد ارتفع عدد الذين يعانون من الفقر من 637,000 شخص في سبتمبر ( ايلول ) / 2000 الى مليوني شخص الآن ، و هي زيادة بمعدل ثلاثة أضعاف تقريباً .

وقد قام تقرير البنك الدولي الجديد : " سنتان من الانتفاضة , عمليات الاغلاق و أزمة الاقتصاد الفلسطيني " بمسح شامل و تقييم لواقع الاضرار الاقتصادية والاجتماعية جراء الصراع الحالي و تقديم المقترحات والاجراءات الضرورية للمساعدة على تأمين الاستقرار المطلوب للاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من الوهن .

لقد تم عرض المسودة الاولى لهذه المقترحات و الحلول أمام لجنة الارتباط الخاصة والتي تضم في عضويتها ممثلين من كندا و الاتحاد الاوروبي

واسرائيل و السلطة الفلسطينية وروسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية ، وذلك في اجتماعها الاخير في فبراير / 2003 في لندن .

وقد ذكر التقرير ان كل المقاييس الاقتصادية ماضية في تدهورها المثير خلال السنة الثانية للانتفاضة . وقد تدنى مستوى اجمالي الدخل القومي للفرد الى نصف ما كان عليه تقريبا منذ سنتين . و ان أكثر من 50 في المائة من القوى العاملة أصبح يعاني من البطالة . أما الاضرار المادية جراء الصراع الجاري فقد بلغت 728 مليون دولار مع نهاية شهر اغسطس ( آب ) / 2002 . وقد انخفض معدل الصادرات الفلسطينية الى النصف تقريبا و ذلك في الفترة من يونيو ( حزيران ) / 2000 الى يونيو (حزيران ) / 2002، كما انخفض معدل الواردات الى الثلث في الفترة نفسها . كما تقلصت الاستثمارات من قيمة تقديرية بلغت 15 بليون دولار عام 1999 الى مجرد 140 مليون دولار السنة الماضية . واجمالا فإن خسارة الدخل القومي الفلسطيني و خلال سنتين تقريبا وصلت الى 54 بليون دولار . وهو ما يعادل الدخل القومي لسنة كاملة لفترة ما قبل الانتفاضة .

ما زال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية مهزوزاً ، و بسبب ارتفاع نسبة البطالة و انخفاض الطلب على اليد العاملة واحتجاز الحكومة الاسرائيلية لمداخل الضرائب المحصلة من قبل السلطة الفلسطينية ، انخفض الدخل الحكومي الشهري من 91 مليون دولار في أواخر عام 2000 الى 19 مليون دولار اليوم . وقد حالت مساعدة الدول المانحة ، والتي وصلت الى 11 بليون دولار خلال السنتين الاخيرتين ، للميزانية الفلسطينية دون انهيار السلطة الفلسطينية . 75 في المائة من تلك الاموال جاء من دول عربية . ويعتبر قرار الحكومة الاسرائيلية اعادة تحويل مداخل السلطة أخيراً تطوراً ايجابياً .

و مع ارتفاع البطالة و تدهور مصادر الدخل فقد أصبح أكثر من نصف مليون فلسطيني الذين يعيشون في اقتصاد كان ذا مداخل متوسطة ، يعتمدون اعتماداً كلياً على المساعدات الغذائية . وقد تدنى معدل استهلاك الفرد الغذائي بنسبة 30 في المائة خلال السنتين الاخيرتين . و اشار التقرير الذي أعدته جامعة جونز هوبكنز عن الاوضاع الغذائية في قطاع غزة الى

ان حالات سوء التغذية الموجودة في القطاع تعادل الحالات الموجودة في بعض أفقر الدول الصحراوية الافريقية .

ان الاسباب المباشرة لازمة الاقتصاد الفلسطيني هي عمليات الاقفال وفرض الحكومة الاسرائيلية القيود على تحرك أفراد الشعب الفلسطيني وسلعه عبر الحدود و داخل الضفة الغربية و قطاع غزة ، و التي تعتبره الحكومة الاسرائيلية انه امر مؤسف لكنه ضروري لحماية مواطنيها من أي هجوم عنيف .

ويشير تقرير البنك الدولي المذكور أعلاه الى ثلاثة أسباب رئيسية حالت دون انهيار هذا الاقتصاد المسحوق : أهم تلك الاسباب هو التماسك و المرونة و المقدرة على التكيف التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني ، انتشار مبادرات الاقراض المالي و مبادرات المشاركة و اقتسام مايملكونه مع بعضهم البعض بشكل واسع ، و استمرار أداء الاسر الفلسطينية الرئيس رغم التمزيق الحاد الذي تتعرض له الحياة اليومية . العامل الحيوي الثاني هو استمرار السلطة الفلسطينية في تأدية الخدمات الاساسية للشعب الفلسطيني . العامل الاساسي الثالث هو استمرار دعم الدول المانحة ، خاصة المقدمة لميزانية السلطة الفلسطينية والتي توظف ثلث اولئك الذين يعملون و تدفع نصف رواتب و الاجور في الضفة الغربية و قطاع غزة . وبشكل عام فقد تضاعف مستوى انفاق الدول المانحة عما كان عليه قبل الانتفاضة حيث بلغ 929 مليون دولار في عام 2001 ، و زاد مرة ثانية ليصل الى بليون دولار عام 2002 .

وقد حذر التقرير الى ان المواجهات و عمليات الاقفال سوف تستمر في خنق الاقتصاد الفلسطيني ؛ الامر الذي سيجعل مهمة استرداد عافيته عملية صعبة مع مرور كل شهر .

وعلق على ذلك نيجيل روبرت ، المدير الاقليمي لشؤون الضفة و قطاع غزة في البنك الدولي قائلاً : " ان استمرار هذا المستوى العالي من دعم الدول المانحة أمر حيوي ، لكنه لن يحول دون وقوع تدهور آخر في الاقتصاد ( الفلسطيني ) ؛ ففي ظل عمليات الاقفال فإن كل بليون اضافي من المساعدات الخارجية سوف يسهم في خفض نسبة مستوى الفقر بمعدل ست درجات مئوية . هذا النوع من الازمات لا يمكن حله بالمال فقط .

وأضاف " ان الاتفاق على اطار عمل للتقدم السياسي يبقى امراً أساسياً لتوفير الشروط اللازمة لاعادة اداء الاقتصاد و النمو الاجتماعي لكل من اسرائيل و المناطق الفلسطينية . وهذا يمثل تحدياً لكل من الاطراف الثلاثة : السلطة الفلسطينية ، الدول المانحة وحكومة اسرائيل . "

ويؤكد التقرير على ضرورة ان تعمل السلطة الفلسطينية على تشكيل خطة طوارئ وطنية للتعامل مع أي عقبات اقتصادية أخرى قد تواجهها في عام 2002 ، خاصة في ضوء احتمالات اندلاع وقوع حرب في المنطقة. وأثنى التقرير على نجاح السلطة الفلسطينية في الاصلاحات الحكومية الاخيرة وحثها على المضي أكثر . و نوه التقرير أيضاً الى انه لا عودة عن الاصلاحات وان شرعية السلطة مرهونة بمدى تطبيق برنامج الاصلاح .

وطالب التقرير الدول المانحة بأن تقوم بانفاق مبلغ 11 بليون دولار كحد أدنى في عام 2003 ، وان تعطي الاولوية لدعم الميزانية والخدمات الانسانية و الاجتماعية . ولدى مقارنة مختلف وسائل المساعدات وجد التقرير ان دعم الميزانية اكثر فاعلية على ارضية الخدمات الاجتماعية من المساعدات المتمثلة بتقديم الغذاء و وضع خطط لمعالجة البطالة . ولهذا السبب أعرب التقرير عن قلقه تجاه مؤشرات مفادها الدعم الاوروبي و العربي للميزانية اقل ضماناً لعام 2003 . وحث التقرير الدول المانحة على عدم اهمال برامج التنمية للمدى المتوسط . و متابعة التزامها في المساعدة على انشاء المؤسسات و البنى التحتية للدولة المستقبلية .

وعكس التقرير قلق الدول المانحة بشأن ضرورة قيام الحكومة الاسرائيلية بتقديم المزيد من التسهيلات للوكالات الانسانية ، والسماح بحرية تنقل المسؤولين الفلسطيني باعتبارهم أمراً حيوياً لخطوات الاصلاح. كما أكد التقرير ان اجراءات الاقفال تبقى أهم العوامل وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد الفلسطيني . وحث التقرير الحكومة الاسرائيلية على تخفيف اجراءات الاقفال بما يتناسب و متطلباتها الامنية. ورحب البنك الدولي في هذا الخصوص بقرار الحكومة الاسرائيلية استئناف تحويل مداخيل الضرائب للسلطة الفلسطينية و اصدار المزيد من اذونات عمل الفلسطينيين في اسرائيل باعتبارها خطوات ايجابية .